مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

تقرير

تحديات إفريقية متصاعدة وتناقض في الاستجابات الدولية...

ما هو مركز ايجيبشن إنتربرايز ؟

مركز إيجيبشن إنتربرايز هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

سجل تجاري رقم:165613 بطاقة ضريبية 928-970-927

اعداد- : ابتهال غيث –باحثة بوحدة الدراسات السياسية بالمركز

مي حسام الدين حسني –باحثة بوحدة الدراسات السياسية بالمركز

مراجعة : ايات علي – مسئول مجموعة عمل الدراسات الافريقية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات

تُعاني القارة الأفريقية من مشكلات مزمنة على كافة الأصعدة، لا سيما الاقتصادية والأمنية منها، لتأتي جائحة كورونا فترفع سقف التحديات التي تواجه دول القارة السمراء، فقد وصل 30 مليون إفريقي إلى حد الفقر المدقع في عام 2021، كما فقد 22 مليون وظائفهم بسبب الجائحة، ومن المتوقع أن تؤدي الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا إلى إضافة 4 ملايين إفريقي جدد إلى حد الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2023. إلى جانب وجود تطورات إقليمية ودولية متسارعة تلقى بظلالها على القارة وبخاصة على قضايا الأمن فيها، ما يفرض عدة تحديات غير مسبوقة على الدول الإفريقية ومنظمتها الإقليمية الممثلة في الاتحاد الإفريقي.

أولًا: قضية الأمن الغذائي في إفريقيا

تكتسب قضية الأمن الغذائي على الصعيد الإفريقي والعربي بعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، فضلاً عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر. وقد أدت العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة. ونتيجة لذلك شهدت بوركينا فاسو انقلابين ناجحين وانقلاب ثالث فاشل. وكانت هناك عمليات استيلاء فاشلة على السلطة في ساو تومي وبرينسيبي، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضد المجلس العسكري في مالي التي أشعلتها هجمات الجماعات المسلحة المتصاعدة والتضخم الزاحف في الغذاء والخدمات. وذلك كان استمرارًا لمسار تم تحديده في عام 2021، وهو العام الذي شهد أربع انقلابات ناجحة في إفريقيا (في تشاد وغينيا ومالي والسودان).

وقد أدى رفض الدول الأفريقية للانحياز إلى جانب في الحرب الروسية الأوكرانية إلى زعزعة النظام العالمي الراسخ وسلط الضوء على قيمة القارة الإستراتيجية للقوى العالمية كمورد رئيسي للموارد الطبيعية. وكان قمع الدولة والاحتجاجات الجماهيرية المؤيدة للديمقراطية من الموضوعات الكبيرة الأخرى طوال عام 2022 حيث شعر الأفارقة بالآثار الاقتصادية لحرب بعيدة في أوروبا، بسبب سعى القوى العالمية إلى استمالة قادة دولهم.[1]

[1] Nosmot Gbadamosi, 2022 Was an Attack on Democracy

ووجدت الدول الأفريقية التي كانت في يوم من الأيام مفضلة للمستثمرين الدوليين ورجال الأعمال نفسها تقترب من حافة الهاوية، فقد ارتفع معدل التضخم، ففي غانا إلى 15.7 % وفي مارس فقدت العملة الغانية 16 %من قيمتها مقابل الدولار، مما أثار احتجاجات في يونيو على ارتفاع تكاليف المعيشة.

وما زالت تشهد القارة زيادة مطردة في الواردات عن الصادرات وخاصة فيما يتعلق بالسلع المصنعة. ولا تزال تكلفة التجارة بين الدول الإفريقية أعلى من تكلفة استيراد المنتجات من خارج القارة. إلى جانب تضاعف المديونيات المتفاقمة على القارة، ووصولها إلى نقطة حرجة في العديد من البلدان الإفريقية، حيث استنزفت فوائد الديون ما يصل إلى 59.9% من إجمالي الناتج المحلي في بعض هذه البلدان.

كما تجاوزت معدلات التضخم بإفريقيا متوسط معدلات التضخم الدولية، مما يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة داخل دول القارة. كما أن هناك محدودية في الأراضي الصالحة للاستخدام بسبب الافتقار إلى البنية التحتية أو المياه الكافية. في حين أن النمو السكاني في إفريقيا يصل إلى مستويات عالية جداً، ولا يزال 50% من السكان تحت عمر 25 سنة.[2]

ثانيًا: التغيرات المناخية في أفريقيا

تمثل أفريقيا من 2٪ إلى 3٪ فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ولكنها تعاني بشكل غير متناسب من النتائج؛ إذ تضمنت تقارير حالة المناخ في أفريقيا المتزامنة مع تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية IPCC خلال عامي 2021 و2022، معلومات علمية موثوقة عن اتجاهات درجات الحرارة ومؤشرات المناخ الأخرى، وأوضحت كيف أن الطقس المتطرف وتغير المناخ يقوضان صحة مواطني أفريقيا وسلامتهم، وكذلك الأمن الغذائي والمائي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالدول الأفريقية.

Africa Brief's year in review, Forien Policy, DECEMBER 21, 2022, Available at the following link: https://bit.ly/3TuYsOT

[2] نبيل فهمي، مستقبل إفريقيا. مؤشرات القلق والتفاؤل، مركز المستقبل، 16 مارس 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3Fvw1dI

وتشير التقديرات إلى أن القارة السمراء قد تخسر في المتوسط ما بين 5 إلى 15% من ناتجها الإجمالي المحلي بسبب تغير المناخ، ومن المتوقع أن تتسع فجوة التمويل المناخي لإفريقيا لتصل إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي من الآن وحتى عام 2030. غير أن نقص الغذاء، بسبب الجفاف والتصحر، أصبح يمثل مشكلة متزايدة.[3] كما أن ندرة المياه المرتفعة تؤثر على حوالي 250 مليون شخص في إفريقيا، ومن المتوقع أن تؤدي إلى نزوح ما يصل إلى 700 مليون شخص بحلول عام 2030. ومن غير المرجح أن تتمكن 80% من البلدان الأفريقية من إدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030؛ فقد أصبح مناخ أفريقيا أكثر دفئًا مقارنة بالمتوسط العالمي منذ عصور ما قبل الثورة الصناعية 1850–1900. وبالتوازي، سيكون ارتفاع مستوى سطح البحر على طول السواحل الأفريقية أسرع من المتوسط العالمي، مما قد يسهم في زيادة وتيرة وشدة الفيضانات الساحلية والتعرية، والملوحة في المدن المنخفضة.

تأتي النتائج المباشرة لتلك الظواهر السلبية في صورة تغيرات في المسطحات المائية القارية بما له من تأثيرات كبيرة على قطاع الزراعة والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وبالتالي تهديدًا لمستوى معيشة ملايين المواطنين بالدول النامية بأفريقيا. بجانب أن زيادة معدلات درجات وموجات الحرارة، والفيضانات الواسعة، والأعاصير المدارية، والجفاف لفترات طويلة؛ سيؤدي إلى خسائر في الأرواح، وأضرار في الممتلكات، وتشريد السكان، بما يقوض قدرة أفريقيا على الوفاء بالتزاماتها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

وقد حصل 40% فقط من السكان الأفارقة على إمكانية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر لحمايتهم من تأثيرات الطقس المتطرفة وتغير المناخ. لذلك تحتل أفريقيا الأولوية القصوى، بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش لضمان الوصول الشامل إلى الإنذارات المبكرة في السنوات الخمس المقبلة. وتتعاون دول القارة في نفس الصدد حيث قامت أكثر من 40 دولة أفريقية بمراجعة خططها المناخية الوطنية لجعلها

[3] نبيل فهمي، مرجع سبق ذكره.

أكثر طموحًا، وإضافة التزامات أكبر للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، مع التركيز على أنشطة الطاقة والزراعة، والنفايات، واستخدام الأراضي ،والغابات.[4]

ثالثًا: قضية الطاقة

ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، اعترفت الدول الأوروبية بأن الوقود الأحفوري يمكن أن يستمر في تشكيل حصة كبيرة من متطلبات الطاقة المستقبلية وبدأت في البحث عن مصادر جديدة للطاقة. ولقد سعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولز والرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا إلى إنهاء الاعتماد على الوقود الروسي من خلال دعم مشاريع استخراج الوقود الأحفوري طويلة المدى في السنغال ونيجيريا وموزمبيق. وكانت ناميبيا والتى تعد واحدة من أصغر البلدان في القارة، تتطلع إلى استغلال الودائع الخارجية التي يمكن أن توفر ما يقدر بنحو 3.5 مليار دولار سنويًا من الإتاوات والضرائب للحكومة الناميبية.

وفي خضم أزمة الطاقة العالمية هذه جادل القادة الأفارقة بأنه يجب السماح لدولهم أيضًا بتكثيف استخدام الوقود الأحفوري لتحسين الوصول إلى الطاقة المحلية – نظرًا لأنهم لم يساهموا كثيرًا في انبعاثات الكربون التاريخية. وحقيقة الأمر أنه لا يزال هناك 43% من سكان أفريقيا البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة يفتقرون إلى الكهرباء. نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، ارتفع عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الطاقة في جميع أنحاء إفريقيا للمرة الأولى منذ عقود، مما يهدد بتقويض جميع المكاسب التي تم تحقيقها. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، سيظل حوالي مليار أفريقي يعتمدون على الوقود الأحفوري في عام 2030. ومع ذلك، طالبت الحكومات الغربية المقرضين متعددي الأطراف مثل البنك الدولي بالتوقف عن تمويل مشاريع الوقود الأحفوري للحد من انبعاثات الكربون.[5]

[4]. د. عمر الحسيني، هل تستطيع واشنطن مساعدة أفريقيا في ملفات التغيرات المناخية؟، المرصد المصرى، متاح على الرابط التالي:
https://bit.ly/3LqUBR3

[5] Nosmot Gbadamosi, Previous reference.

رابعًا: ملف الإرهاب

واستمرارًا للتصاعدات التي تشاهدها إفريقيا منذ عقد من الزمن، زادت أحداث العنف المرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية في أفريقيا بنسبة 22%، وارتفعت الوفيات بنسبة 48% خلال العام 2022، ويمثل هذا رقمًا قياسيًا جديدًا للعنف المتطرف، ويعكس تضاعفًا في عدد مثل هذه الأحداث منذ عام 2019. وفي هذا الصدد تعرض تقرير أصدره المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية في فبراير الجاري بعنوان "قتلى عنف المتشددين الإسلاميين في أفريقيا يرتفع بنحو 50%"، للنشاط الإرهابي المرتبط بالجماعات الإرهابية على الجغرافيا الأفريقية خلال العام الفائت.

وقد حدد التقرير خمس مناطق رئيسة يتركز بها العنف المتشدد في أفريقيا، وهي مناطق: الساحل الأفريقي، والصومال، وحوض بحيرة تشاد، وموزمبيق، وشمال أفريقيا. وبحسب الإحصائيات التي وردت بالتقرير، شهدت منطقتي الساحل والصومال 77% من إجمالي أحداث العنف المُبلغ عنها في جميع أنحاء القارة خلال عام 2022، وزاد عدد القتلى المرتبطين بالجماعات الإرهابية بنسبة 48% مقارنة بعام 2021 معظمهم من المدنيين، وهي زيادة مُقلقة.

شهدت منطقة غرب الساحل (بوركينا فاسو ومالي وغرب النيجر) 2737 هجومًا إرهابيًا، لتصبح أكبر منطقة تشهد هجمات إرهابية خلال العام الماضي، بزيادة قدرها 36% مقارنة بأي منطقة في أفريقيا. وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية التي شهدتها منطقة الساحل ليسجل 7899 شخصًا، بزيادة قدرها 90% في الوفيات وزيادة تقدر بحوالي 130% في الأحداث العنيفة التي تورطت فيها الجماعات الإرهابية منذ عام 2020.

وأشار التقرير إلى أن 90% من جميع أحداث العنف في منطقة الساحل وقعت في بوركينا فاسو ومالي. وقد شهد العام الماضي أيضًا زيادة ملحوظة في حوادث العنف في الدول الساحلية، وقفز عدد الأحداث في بنين من 5 إلى 37 وفي توجو من 1 إلى 17 حدث إرهابي. وبالمثل، شهدت النيجر زيادة بنسبة 43% من أحداث

العنف في العام الماضي، ومع ذلك انخفض عدد القتلى إلى النصف. وتسببت أحداث العنف كذلك في نزوح أكثر من 2.6 مليون شخص، وكان لبوركينا فاسو نصيب الأسد من هذا العدد مع نزوح أكثر من 1.8 مليون شخص.

وفي الصومال كان الاتجاه الأكثر لفتًا للانتباه خلال العام الماضي هو الزيادة بنسبة 133% في عدد القتلى المرتبطين بعنف الجماعات الإرهابية، وخاصة حركة الشباب، حيث تم الإبلاغ عن 6225 حالة وفاة مرتبطة بها في عام 2022، وقد كشف النصف الثاني من العام أيضًا عن زيادة في العنف ضد المدنيين من قبل حركة الشباب (قفزت بنسبة 41% خلال النصف الأول من العام، من 82 إلى 116 هجومًا). وهذا يشير إلى أن الضربات التي وجهت ضد الحركة دفعتها إلى الرد بملاحقة أهداف سهلة، مثل التفجيرين المزدوجين في أكتوبر 2022 في مقديشو اللذين أسفرا عن مقتل أكثر من 100 شخص وإصابة المئات.

ويشهد الصومال الآن موسمه الخامس من قلة هطول الأمطار، ومن المتوقع أن يشهد موسمًا سادسًا من الأمطار أقل من المتوسط في مارس – يونيو 2023، مما قد يؤثر على 8.3 مليون شخص. ولفت التقرير إلى أن جزءًا كبيرًا من المنطقة التي تواجه أشد حالات انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المجاعة المحتملة، يقع في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب أو تتنافس عليها، وهو ما يبرز التحديات التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية والتخريب المباشر لعمليات تسليم المساعدات الغذائية.

وأيضًا ذكر التقرير أن منطقة حوض بحيرة تشاد لا تزال ثالث أكثر المناطق فتكًا في القارة السمراء، حيث تضم 20% من جميع القتلى المرتبطين بالإرهاب. وقد شهد العام الماضي زيادة بنسبة 33% في الأعمال الإرهابية ضد المدنيين في المنطقة، مما تسبب في مضاعفة عدد القتلى جراء العمليات الإرهابية (من 299 إلى 598). وقد شهدت منطقة حوض بحيرة تشاد أيضًا عودة ظهور بوكو حرام في عام 2022 وذلك بعد تراجع تهديدها النسبي منذ عام 2017 في مواجهة تنظيم ولاية داعش غرب أفريقيا. ومع ذلك، خلال العام الماضي، ارتبطت بوكو حرام بزيادة قدرها 57 % في أحداث العنف و70% في الوفيات، مع استمرار تزايد هجمات ولاية داعش غرب أفريقيا.

وتتزامن تلك التحولات مع انتشار جغرافي للهجمات خارج ولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا، حيث شهد العام الماضي هجمات مرتبطة بولاية داعش غرب أفريقيا في ولايات كانو وكوجي والنيجر وتارابا.

ولطالما شهد شمال موزمبيق ارتفاعًا في مستويات العنف ضد المدنيين. ويستمر هذا النمط مع زيادة أخرى في الهجمات على المدنيين في العام الماضي (زادت بنسبة 120% لتصل إلى 288 هجوم)، وبالمثل، زادت الوفيات المرتبطة بالعنف ضد المدنيين بنسبة 57 %. ونتيجة لهذه الزيادة وانتشار العنف ضد المدنيين، يوجد حاليًا أكثر من مليون شخص مشرد داخليًا في أربع مقاطعات هي كابو ديلجادو ونياسا ونامبولا وزامبيزيا.

وتشير كافة المعطيات إلى استمرار تصدر القارة المشهد الإرهابي العالمي خلال العام الجاري 2023 في ظل استمرار المحفزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من أفريقيا أرضًا خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية، فضلًا عن استغلال تلك الجماعات انشغال القوى الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب بالحرب الروسية الأوكرانية الدائرة وما خلفته من تراجع لأولوية مكافحة الإرهاب على أجندة تلك الدول.[6]

خامسًا: ظاهرة اللجوء والنزوح القسري في إفريقيا

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في يونيو 2021 –على الرغم من القيود التي فرضها وباء كورونا على الحراك البشري– عن أن عدد اللاجئين والنازحين على مستوى العالم قد وصل إلى نحو 82.4 مليون شخص في عام 2020. والجدير بالذكر أن قائمة الدول الأُوَل على مستوى العالم التي تمثِّل الدول المرسِلة للاجئين دولًا إفريقية، ويمثِّل لاجئوها ونازحوها نسبةً كبيرةً من اللاجئين والنازحين على مستوى العالم تتجاوز ربع الرقم العالمي، وتضم القائمة، مرتبة تنازليًّا طبقًا لعدد اللاجئين، كلًّا من: جنوب السودان، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإريتريا، وبوروندي.

[6] يُنظر في: منى قشطة، المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية: خريطة العمليات الإرهابية في أفريقيا خلال 2022، المرصد المصري، 14 فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3lt7Qpw

وقد اضطرت الغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين إلى الفرار بسبب تعرضهم للاضطهاد، والانتهاكات الناجمة عادة عن النزاعات المسلحة والصراعات السياسية والعرقية، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والكوارث البيئية الناتجة عن سوء إدارة الموارد الطبيعية، أو ربما بسبب التغيرات المناخية. وبالرغم من أن معظم اللاجئين في إفريقيا ما زالوا داخل القارة السمراء، إلا أن تحركاتهم تمثِّل ضغطًا كبيرًا على الدول المستقبلة لأنهم يفرّون من بلدان مضطربة إلى بلدان مضطربة أيضًا في كثير من الأحوال.

ففي دول شمال إفريقيا أدى عدم الاستقرار الذي تشهده بعض دول شمال إفريقيا خاصة ليبيا، وكذلك تأثيرات الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي إلى استمرار التحركات البشرية القسرية إلى منطقة شمال إفريقيا، وكذلك منها إلى مناطق أخرى من العالم، وقد تزامن ذلك مع تفشي جائحة كوفيد-19، والقيود المفروضة على التحركات السكانية، ما أدى إلى تعرُّض النازحين والمهاجرين واللاجئين إلى قدرٍ متزايدٍ من الانتهاكات، طالت تلك التهديدات النازحين الليبيين الذين اضطروا إلى مغادرة محال إقامتهم إلى أماكن أخرى، كما أدت إلى تزايد الانتهاكات بحق المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، واحتجاز أعداد كبيرة منهم في مراكز احتجاز تعرَّض فيها بعضهم لانتهاكات عديدة.

وتتزامن الضغوط الأوروبية مع الظروف غير المواتية في بعض بلدان الشمال الإفريقي لوقف تدفقات الهجرة نحو أوروبا، وهو ما يدفع بعض الدول إلى وضع المهاجرين في مراكز احتجاز غير آدمية، والإعادة القسرية لبعضهم إلى بلدانهم الأصلية، أو لبلدان العبور، بما يمثِّل انتهاكًا لحقوق المهاجرين.

وفيما يتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء فبنهاية عام 2020، قُدِّر عدد اللاجئين الذين تستضيفهم منطقة القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى بنحو 4.5 ملايين لاجئ، بزيادة قدرها 3% أو حوالي 123 ألف شخص خلال عام، وتستضيف هذه المنطقة وحدها الآن ما يقرب من 20% من إجمالي عدد اللاجئين على مستوى العالم، أضف إلى ذلك أن ثلاث دولٍ فقط، وهي: أوغندا، والسودان، وإثيوبيا، تستضيف وحدها أكثر من ثلثي اللاجئين في المنطقة، هذا إلى جانب ما أسفر عنه اندلاع الصراع في منطقة تيجراي في إثيوبيا، والذي نتج عنه فرار أكثر من 75 ألف إثيوبي إلى السودان، بخلاف التهجير داخل إثيوبيا.

وسجّلت منطقتا غرب ووسط إفريقيا أكبر زيادة إقليمية في عدد اللاجئين في عام 2020؛ حيث ارتفع عدد اللاجئين بأكثر من 12%، وترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى الأزمة المتفاقمة في منطقة الساحل، وكذلك في شمال نيجيريا، والمتمثّلة في انتشار العنف على نطاقٍ واسعٍ من قِبل الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى موجات عديدة من اللجوء والنزوح في تلك المنطقة المكتظة بالسكان، وقد تزامنت الأزمات السياسية والاجتماعية مع حالة من التقلبات المناخية، التي تمثّلت في الفيضانات الكبيرة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي وبعض الدول الإفريقية الأخرى جنوب الصحراء، والتي أدت إلى تشريد أكثر من 750 ألف شخص في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أن هناك توافقًا قاريًّا على مواجهة قضايا اللجوء والنزوح، متمثّلًا في الاتفاقيات الخاصة بتنسيق الجهود القارية في هذا المجال، فإن الممارسات القُطرية لا ترتقي إلى مستوى الجهود القارية؛ فيمكن ملاحظة تزايد أعداد اللاجئين والنازحين في الآونة الأخيرة، وتزامن ذلك مع ارتفاع وتيرة الصراعات والنزاعات المسلحة في جميع أرجاء القارة، من جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى الجنوب، إلى ليبيا في أقصى الشمال، ومن الصومال في شرق القارة، إلى مالي والمغرب في غربها. ويعزز تلك الصراعات والنزاعات التدخلات الخارجية، ومحاولات دول الاستعمار القديم بسط نفوذها في مجالها الاستعماري التقليدي، بالإضافة إلى التدخلات المستجدّة من القوى الدولية النافذة.[7]

وفي هذا الصدد، تنتشر قوات فاجنر الروسية في أفريقيا التي تعرضت مؤخرًا للعديد من الضربات الموجعة؛ إذ تعمل الجماعة شبه العسكرية الروسية على زيادة انتشارها في أفريقيا الممتد من مالي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عبر الساحل.

[7] يُنظر في : د. أيمـــن زُهْـــري، تداعيات الصراعات والنزاعات المسلحة في إفريقيا على زيادة أعداد اللاجئين والنازحين، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 14 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3yJrTD9

ولم تقدم الدول الأفريقية مثل ليبيا والسودان وموزمبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية العقود المربحة للموارد الطبيعية لروسيا فقط؛ بل أصبحت معبرًا لعودة روسيا إلى رقم صعب دوليًا. واكتسبت روسيا كذلك نفوذًا في القارة لأول مرة بعد انتهاء حقبة القطبية الثائية عندما انحازت الدول الأفريقية إلى جانب الغرب في المعركة بين الغرب وروسيا. فاستراتيجية روسيا هذه المرة متجذرة في السعي وراء الربح أكثر من الأيديولوجية. ويتعلق الأمر بكفاءة التكلفة والسياسة الواقعية الخام، والتي لا تولي اهتمامًا كبيرًا للأخلاق. وخاصة بعد أن غيرت الوحدات القتالية المرنة نتيجة الصراع السوري وقواعد اللعبة.[8]

ولم يكن للغرب أن يقف ساكنًا وهو يرى تراجع النفوذ الغربي في القارة السمراء، لذا بدأت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة بتصنيف فاجنر على أنها "منظمة إجرامية عابرة للحدود"، ولم يعد التنافس على النفوذ في الدول الأفريقية ما بين المعسكرين الغربي والروسي تنافسًا اقتصاديًا فحسب، بل دخل مرحلة أخرى من الصراع، بداية من الدعاية السلبية وانتهاء بقصف مباشر؛ إذ من المعروف أن قوات الجماعات الارهابية لا تمتلك طائرات سواء طائرات حربية أو طائرات درون؛ يصبح هنا السؤال عمن المسؤول عن هذا القصف الذي تعرضت له القاعدة العسكرية التي تتمركز بها قوات لفاجنر في أفريقي الوسطى في نوفمبر 2022؟ وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: هل تتحول أفريقيا لساحة حرب خلفية ما بين روسيا والمعسكر الغربي؟ وإلى أين سيقود هذا المسار الذي سوف يعرض المصالح الأفريقية للخطر.[9]

الاستجابات الدولية والإقليمية للوضع في إفريقيا

تشهد الفترة الحالية تعميقاً للتفاعلات الدولية والإقليمية داخل القارة الأفريقية؛ فترتفع الأصوات في الآونة الأخيرة حول حدوث تغيير في موازنات وضع افريقيا دولياً لصالحها، وتحريرها من وضع التهميش الدائم لكي تتمتع بالمكانة التي تستحقها؛ وفي هذا الصدد لاتزال قضايا الإرهاب والأمن تتصدر أجندة التحركات الداخلية

[8] Zeinab Mohammed Salih in Khartoum and Jason Burke: Wagner mercenaries sustain losses in fight for CAR gold, Genocide Watch (New Jersey: 2nd. Feb 2023)

[9] يُنظر في: رشا رمزي، أفريقيا في الصراع الروسي الغربي، المرصد المصري، 18 فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZVOUPt

والخارجية إزاء القارة لاسيما في الأعوام القليلة المنصرمة؛ فقد استهلت إفريقيا العام ٢٠٢٣ بأستقبال عدد من الجولات الخارجية للكثير من الدول.

فقد شهدت بداية العام الجاري نشاطًا دبلوماسيًا كبيراً على مستوى القارة الأفريقية تمثَّل بشكل أساسي في تنوع زيارات وزراء خارجية دول آسيوية وأوروبية (الصين، روسيا، تركيا، واليونان) مع انتظار جولات هامة أخرى على مدار العام وذلك لاستكشاف قضايا التعاون الثنائي مع دول القارة. وكذلك تجدر الإشارة إلى زيارة هامة من قبل وزيرة خارجية ألمانيا أنالينا بايربوك ونظيرتها الفرنسية كاثرين كولون داخل مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ودعوتهما من "عاصمة الدبلوماسية الأفريقية" عن دعمهما والاتحاد الأوروبي لكي تتمتع أفريقيا بمقعد دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة بما يتماشى مع دعوة الرئيس السنغالي ماكي صال التي وجهها للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر من العام الماضي والتأييد الذي أبداه الرئيس الأمريكي جو بايدن لمثل تلك الخطوة نهاية العام الماضي وكذلك تواصل روسيا الإعداد لقمة روسيا أفريقيا في يوليو 2023

وبشكل عام فإن أجندات "الجولات الخارجية" التي شهدتها دول القارة في بداية العام الجاري تعكس إلى حد بعيد مسار التقاطع الإقليمي والدولي في القارة في الشهور المقبلة [10]، حيث أن جولة وزير الخارجية التركي تضمنت رواندا إلى جانب أربع محطات أخرى، وتعهدت أنقرة أثناء الزيارة بدعم التعاون الأمني والعسكري مع كيجالي ضمن حزمة وصلت منتصف يناير 2023 إلى نحو 24 اتفاقًا للتعاون في قطاعات التجارة والاستثمار والتعليم والثقافة والدبلوماسية وغيرها[11]

وقد أعلن الامين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن أكبر تخصيص على الاطلاق من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ ٢٥٠ مليون دورلار وهذا للتصدي للمجاعة والتعامل مع حالات الطوارئ التي تعاني من نقص التمويل، واستهدف ذلك ١٩ دولة، بما في هذا ١٢ دولة افريقية، ويشمل هذا العدد ٨ دول يوجد بها ٢٠ مليون شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة.[12]

وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية لحل الازمات الأفريقية؛ فتجدر الإشارة إلى القمة ال٣٦ للاتحاد الإفريقي التي عقدت في هذا العام، والتي اكتسبت اهمية خاصة نظراً للازمات الكبرى التي مر بها العالم على مدار العام

[10] مركز فاروس للإستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، ، محمد عبد الكريم، أفريقيا 2023 بين الفرص والتحديات.. قراءة في أهم القضايا https://bit.ly/40eL1F1 ٢٠٢٣-٣-١٧

[11] Alice Kagina, Rwanda: Why New Rwanda, Turkey Deals Matter, The New Times, January 12, 2023 https://www.newtimes.co.rw/article/4208/news/economy/why-new-rwanda-turkey-deals-matter

[12] ٢٠٢٣،من مقر الاتحاد الأفريقي، الأمين العام يعلن أكبر تمويل طارئ لمكافحة المجاعة والأزمات المنسية، الأمم المتحدة https://bit.ly/3TmWikl ٢٠٢٣-٣-١٧

السابق، والتي كان لها أثراً كبيراً على افريقيا؛ وعلى رأس تلك الأزمات يمكن الإشارة إلى الازمة الروسية الأوكرانية وما أسفر عنها من نتائج عدة أثرت بشكل مباشر على تفاقم أزمة الغذاء بالقارة، كما كان لتلك الحرب آثاراً مدمرة ساهمت في التعميق من ظاهرة تغير المناخ؛ وهذا فضلاً عن الأزمات التي تواجهها القارة من الإرهاب وآثار الجفاف والفيضانات على العديد من الدول الأفريقية.[13]

وقد تناول البيان الختامي لتلك القمة عدد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية كان من أبرزها مبادرة "إسكات البنادق" والتي تهدف إلى إيجاد حلول للصراعات الموجودة بالقارة، وكذلك تناول البيان ضرورة تسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة، مع أهمية دعم عمليات التحول الديموقراطي في بلدان القارة، ورفض الانقلابات العسكرية وعدم الاعتراف بالأنظمة القائمة عليها.[14]

لكن على الرغم من ذلك لم تكن تلك الاستجابات كافية على الإطلاق للتصدي للتحديات التي تواجه القارة الافريقية، حيث تشهد القارة تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها، إلى جانب نقص التمويل من الدول المانحة، مع نقص الامدادات لاسيما الغذائية منها، إذ أنه ومع بداية عام 2023 يواجه ما يقارب 26 مليون شخصا في أفريقيا معاناة كبيرة خاصة في مناطق مثل شرق أثيوبيا وشرق كينيا وجنوب الصومال وجنوب السودان، وقد ارتفعت معدلات الوفاة بالقارة لتكون بمعدل أربعة أطفال واثنين بالغين وذلك من بين كل 10 آلاف شخص، كما أن أزمة الديون لها دور ملحوظ في سوء الأوضاع بالقارة، ولم تسفر تلك الجهود الدولية والإقليمية عن التقليل من أعباء الديون الافريقية.[15]

معايير دولية مزدوجة في التعامل مع الأزمات

لقد عكست الاستجابات الدولية للأزمة الأوكرانية العديد من التناقضات في التعامل مع الأزمات لاسيما الأزمات الأوروبية وغيرها من الأزمات، حيث نجد القارة الافريقية تعاني من عدد هائل من الأزمات، كما سبقت الإشارة، والتي نتج عنها تشريد عدد غير مسبوق من الأفارقة، وعلى الرغم من هذا فقد كان عام 2022 عاماً يهيمن عليه الاهتمام بالأزمة الأوكرانية، فقد اتجهت غالبية الاستجابات الدولية إلى دعم اللاجئين الاوكرانيين دون

---

13 17-3-2023 https://bit.ly/3Tx57bu، 2023 ، فاطمة حسن، القمة 36 للاتحاد الافريقي.. تحديات وآمال، الهيئة الوطنية للإعلام

14 ٢٠-٢- ٢٠٢٣ ،هل تنجح القمة الأفريقية في مواجهة تحديات الأمن والاقتصاد؟، سبوتنك عربي https://bit.ly/3YXz3OT ٢٠٢٣-٣-١٧

15 أماني الطويل، أفريقيا بين أزمات 2022 وتحديات 2023، أندبندنت عربية، 2022، https://bit.ly/3mY7RlU (١٧-٣-٢٠٢٣).

سواهم، وعلى النقيض تراجع تمويل المساعدات الإنسانية ومساعدات اللاجئين في افريقيا تراجعاً لم يسبق له مثيل.

كما تراجعت الحصص الغذائية التي تقدم للقارة الافريقية بالإضافة إلى حصص المياه، وغيرها من الامدادات، وفي المقابل في خلال أيام من غزو روسيا لأوكرانيا قد تعهدت الدول بتقديم 1.5 مليار دولار أمريكي كدعم، كما قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل توجيه الحماية المؤقتة للأوكرانيين، وهو ما يسمح لهم بالاندماج والوصول إلى فرص للعمل والدراسة والخدمات، وذلك دون تقديم طلب للجوء، كما يوجد الآن ما يزيد عن 7.98 مليون لاجئ أوكراني في أوروبا.

وكذلك ساندت العديد من الدول اللاجئين الاوكرانيين منها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان والتي شرعت في تنفيذ تدابير لحماية الاوكرانيين، وبشكل عام فإن تلك الاستجابات تشير إلى قدرة الدول على التعامل مع أزمات اللجوء وتنفيذ التدابير الإنسانية اللازمة لمساعدة اللاجئين، وهو ما لم يحدث في الحالة الافريقية.

كما اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتعامل مع اللاجئين بالتناقض الشديد، فعلى الرغم من تدابير الردع التي واجهها اللاجئين القادمين من آسيا وأفريقيا وذلك منذ عام 2015، اتبع الاتحاد الأوروبي نهجاً يستهدف دمج اللاجئين الاوكرانيين، وأتخذ العديد من التدابير على كافة المستويات لتحقيق ذلك.[16] ونتج عن هذا تزايد الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوروبي والتي تستنكر في مجملها الترحيب باللاجئين الأوكرانيين وردع غيرهم من أفريقيا والشرق الأوسط؛ حيث أكد رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (فرانشيسكو روكا) أن القبول السريع للأوكرانيين يكشف عن "المعايير المزدوجة" الرائجة في أوروبا إزاء قضايا اللاجئين، والتي يدفع ثمنها اللاجئين الأفارقة بشكل خاص.[17]

وكذلك فقد تم اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالازدواجية حينما قدم الرئيس جو بايدن الحماية المؤقتة للاجئين الاوكرانيين وتجاهل لاجئين أفارقة، لاسيما أولئك الفارين من الصراع في الكاميرون.

---

[16] Record numbers of displaced Africans face worsening prospects, Institute for security studies, 15-2-2023, https://bit.ly/3mZTttw

[17] euronews.، (الاتحاد الأوروبي يتهّم مجددا بـ "ازدواجية المعايير" في التعامل مع اللاجئين الأوكرانيين والأفارقة، https://bit.ly/3ZXtAsS ، 172022- 5- ، ١٧-٣-٢٠٢٣).

التوصيات

بناءً على ما تم تقديمه يمكن طرح عدد من التوصيات التي تهدف بشكل أساسي إلى النهوض بالوضع الإفريقي والحد من الأزمات التي تواجهها القارة قدر المستطاع؛ ويمكن الإشارة إلى تلك التوصيات على النحو التالي:

- نتيجة لتزايد أعداد فئة الشباب، التي ستبلغ حوالي ٦٠ % من مجموع السكان بحلول عام 2050، وهؤلاء الشباب بحاجة إلى التعليم وفرص العمل والسكن والرعاية الصحية، مما يفرض ضغطا على الحكومات لكي تلبي تلك الاحتياجات. يمكن للقارة الأفريقية أن تستغل هذا العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، وتدريب المعلمين في التكنولوجيا والابتكار، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو والرخاء الشاملين للجميع. ويمكن الاستعانة بشراكات متعددة الأطراف في زيادة الاستثمارات وتعزيز قدرات المؤسسات من أجل تقديم حلول ابتكارية، وهو أمر يمكن للأمم المتحدة أن تيسِّر تحقيقه. وسيكون توفير الفرص وتمكين النساء والشباب ضروريا، باعتباره هدفا من الأهداف الإنمائية.
- يشير وزير الخارجية المصري السابق نبيل فهمي في مقاله المنشور بمركز المستقبل إلى الفرص الكبيرة الموجودة في إفريقيا والتي لابد من اغتنامها واستغلالها على أكمل وجه، وأنه وبسبب التحديات التي تتعلق بمستقبل القارة السمراء ووقوفها عند مفترق طرق، يجب على المجتمع الدولي وبعد تاريخ طويل من استنزاف كنوز القارة، تقديم المساعدة. وأن نجاح إفريقيا يتحدد من خلال اعتماد سياسات تنمية متماسكة ومستدامة من شأنها القدرة على معالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية، وتحديد الاتجاه الاستراتيجي للقارة، وبالتالي طمأنة الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص على استمرار التوجه الإيجابي داخل إفريقيا.
- ضرورة زيادة الإيرادات المحلية والإنفاق بكفاءة أكبر إذ تحصل القارة على إيرادات أقل مما يمكن تحقيقه محليًا عند المستويات الحالية للدخل، لذا لا بد من تعزيز الإدارة الضريبية وتوسيع مصادر الضرائب إلى العقارات والمنتجات السكرية، والكربون، وهي فرص مهمة لزيادة الإيرادات المحلية بشكل كبير. من المهم أيضًا القضاء على أوجه القصور المفرطة في الإنفاق المتكرر والرأسمالي.

- أهمية الابتعاد عن الإعانات العامة واسعة النطاق باهظة الثمن (والتي غالبا ما تكون ارتدادية) والذهاب نحو نهج أكثر انتقائية بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية المدعومة بالتكنولوجيا والاستثمارات عالية القيمة مثل البحث والتطوير والبنية التحتية.
- تعزيز البرامج التي تبني قدرة الاستثمار العام طويلة الأجل: حيث يتمتع مصدرو السلع الأساسية بفرصة هائلة للاستفادة الكاملة من المكاسب غير المتوقعة للسلع الأساسية لبناء مصدات الاقتصاد الكلي والاستثمار في البرامج الرئيسية التي ستعالج التحديات طويلة الأجل.
- تطوير أسواق مالية محلية (أو إقليمية) عميقة: ترتكز على مدخرات عالية من صناديق المعاشات التقاعدية الوطنية – وصناديق الثروة السيادية الإقليمية على نطاق أوسع – الأمر الذي سيتطلب معالجة القيود التنظيمية.
- الاستثمار في تطوير مستودعات المعادن التطلعية في إفريقيا: تمتلك العديد من البلدان الأفريقية رواسب ضخمة من الموارد والمعادن مثل الكوبالت والليثيوم والنحاس والمنغنيز والنيكل والتي ستكون مفتاحًا لتحقيق التحولات الخضراء. ومع حدوث هذا التحول على الصعيد العالمي، فإن الزيادة في الطلب ستوفر فرصًا للمنتجين الأفارقة للحصول على حصة في السوق وتسريع التنمية. أيضًا، من المحتمل أن يكون سوق هذه المعادن مختلفًا عن سوق النفط والغاز.
- معالجة انعدام الأمن الغذائي بجدية، حيث إن أفريقيا هي موطن 60 % من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم. وهذا يتناقض مع عدم قدرة القارة الأفريقية على إطعام نفسها. وعلى البلدان الأفريقية استخلاص الدروس من الحرب الروسية الأوكرانية والارتقاء بقطاعها الزراعي عن طريق الاستثمار في التقنيات الداعمة، وبناء مصانع الأسمدة، وبناء القدرة على التكيف مع المناخ من خلال الاستثمار في الزراعة الذكية مناخياً والتكيف. والتعليم هو أيضا مفتاح لتحسين إنتاجية العمل الزراعي.
- إعطاء الأولوية للتعليم كجزء هام من الاستراتيجيات الوطنية والأفريقية للتعافي وإعادة البناء: يجب على الحكومات زيادة تركيزها على توفير 12 عامًا من التعليم الجيد لكل طفل، بغض النظر عن جنسه أو دخل الأسرة أو ما إذا كان يعيش في المناطق الريفية أو من ذوي الإعاقة. ويُعتبر المعلمون والمدربون عاملاً أساسياً في تحقيق هذا النجاح، والاستفادة من التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة إذ تقر المادة 12 من اتفاق باريس بالدور الحاسم للتعليم في تمكين جميع أفراد المجتمع من الانخراط

في الإجراءات المناخية واتخاذها – سواء كانت تكيفية أو تخفيفية. والعمل المناخي هو أيضًا أولوية مواضيعية في إطار اليونسكو العالمي (2020) ويقر التحالف من أجل التعليم والتدريب بشأن تغير المناخ بالدور الذي يلعبه التعليم في الحد من تأثير تغير المناخ.

- الاستثمار في البنية التحتية المتكيفة مع المناخ؛ حيث يمكن تصميم المدارس ليس فقط كمباني عديمة الانبعاثات، ولكن أيضًا بصفتها قادرة على تحمل الصدمات المتعلقة بالمناخ و/ أو التكيف معها. ويجب على البلدان الأفريقية تجنب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية التقليدية المعرضة للضرر أو الدمار، ويمكن للبلدان الأفريقية أيضًا الاستفادة من الطاقة المتجددة والموارد المادية المتاحة محليًا لبناء بنية تحتية خضراء ومكيفة للمناخ تكون مجدية وفعالة من حيث التكلفة.
- تعزيز رؤية طويلة الأجل لسلسلة إمداد الأدوية، فيُعد وجود قاعدة تصنيع قوية ومتنوعة ومستدامة من شأنه أن يقلل من تكاليف الشراء، ويمنع نفاد المخزون، ويقدم منتجات جديدة بشكل أسرع، ويخلق فوائد اقتصادية كبيرة. فأفريقيا بحاجة إلى نهج شامل وبيئة مواتية للتصنيع الإقليمي المستدام الذي يسمح للمصنعين بتزويد مناطق جغرافية متعددة البلدان، وتعزيز المنافسة الصحية، وتمكين الشركات المصنعة الكبيرة والمستدامة من الظهور.
- إعادة التوازن في كفة تمويل المناخ لصالح افريقيا: افريقيا هي موطن لـ 16% من سكان العالم و 25 % من الغابات المطيرة المتبقية في العالم، ومع ذلك تجتذب أفريقيا 3.19 % فقط من تمويل المناخ العالمي (30 مليار دولار من 940 مليار دولار من التدفقات المناخية العالمية)، والجدير بالذكر أن التعهدات لتسريع التكيف وتمويل التخفيف البالغ 100 مليار دولار بحلول عام 2020 في البلدان النامية لم يتحقق بالكامل بعد. لذا يمكن أن يكون تمويل المناخ أداة محفزة للاستقرار المالي، خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية التي تكافح من أجل الانتعاش الاقتصادي، وسط صدمات عالمية متعددة. إلى جانب الاستثمار الواعي بالنوع الاجتماعي لتعزيز التكيف مع المناخ: وهذا يعني في جوهره الاعتراف بالعمل المناخي باعتباره قضية إنمائية.
- الاهتمام بجعل افريقيا وجهة استثمارية جديرة بتمويل المناخ؛ فيجب أن تضع إفريقيا نفسها كوجهة استثمارية جديرة بتمويل المناخ الذي يركز على قضايا التنمية طويلة الأجل. فيجب أن يكون لدى البلدان خطط استثمار خضراء، إلى جانب ضرورة جلب القطاع الخاص إلى طاولة المفاوضات

وإعطائه مساحة للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يجب على صانعي السياسات استخدام التمويل العام للتخلص من مخاطر الاستثمار الخاص وأن يكون لديهم بيئة تنظيمية تمكن من ممارسة الأعمال التجارية باستخدام أدوات تمويل متغيرة. وأخيرًا، يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتعهدات التي قطعتها بالفعل دون أي شروط إضافية وجديدة لتحفيز التنمية الخضراء من أجل مستقبل مشترك بمقدار 1.5 درجة.

- طرح مقايضات الديون بالمناخ وأسواق الكربون على نطاق أوسع كجزء من حل أزمات الديون التي ابتليت بها قائمة طويلة ومتنامية من الدول الأفريقية: يبدأ هذا الجهد بتقدير ثروة إفريقيا في مجمل أصولها الطبيعية. أصبحت الطبيعة أهم سلعة في العالم، وحمايتها أمر بالغ الأهمية لبقاء العالم. وفقًا لمعهد الموارد العالمية، من بين الغابات المطيرة العظيمة في العالم، فقط غابات الكونغو المطيرة هي التي تركت ما يكفي من الغابات لامتصاص المزيد من الكربون من الغلاف الجوي أكثر مما تطلقه.[18]

[18] يُنظر في: https://bit.ly/3lmHZjg

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- فاطمة حسن، القمة 36 للاتحاد الافريقي.. تحديات وآمال، الهيئة الوطنية للإعلام ، 2023، https://bit.ly/3Tx57bu 17-3-2023
- الاتحاد الأوروبي يتهّم مجددا بـ "ازدواجية المعايير" في التعامل مع اللاجئين الأوكرانيين والأفارقة، https://bit.ly/3ZXtAsS، 2022- 5- 17 ،euronews.، ١٧-٣-٢٠٢٣.
- أماني الطويل، أفريقيا بين أزمات 2022 وتحديات 2023، أندبندنت عربية، 2022، https://bit.ly/3mY7RlU ١٧-٣-٢٠٢٣.
- د. أيمن زُهْري، تداعيات الصراعات والنزاعات المسلحة في إفريقيا على زيادة أعداد اللاجئين والنازحين، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 14 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3yJrTD9
- د. عمر الحسيني، هل تستطيع واشنطن مساعدة أفريقيا في ملفات التغيرات المناخية؟، المرصد المصري، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3LqUBR3
- رشا رمزي، أفريقيا في الصراع الروسي الغربي، المرصد المصري، 18 فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZVOUPt
- عوض خيري، بايدن يمنح اللاجئين الأوكرانيين الحماية المؤقتة.. ويتجاهل آخرين من إفريقيا، الإمارات اليوم، 18- 4- 2022، https://bit.ly/3JQhZpC ، ١٧-٣-٢٠٢٣.
- محمد عبد الكريم، أفريقيا 2023 بين الفرص والتحديات.. قراءة في أهم القضايا، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، https://bit.ly/40eL1F1 ١٧-٣-٢٠٢٣.
- من مقر الاتحاد الأفريقي، الأمين العام يعلن أكبر تمويل طارئ لمكافحة المجاعة والأزمات المنسية، الأمم المتحدة،٢٠٢٣، https://bit.ly/3TmWikl ١٧-٣-٢٠٢٣
- منى قشطة، المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية: خريطة العمليات الإرهابية في أفريقيا خلال 2022، المرصد المصري، 14 فبراير 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3lt7Qpw

- نبيل فهمي، مستقبل إفريقيا. مؤشرات القلق والتفاؤل، مركز المستقبل، 16 مارس 2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3Fvw1dl
- هل تنجح القمة الأفريقية في مواجهة تحديات الأمن والاقتصاد؟، سبوتنك عربي، ٢٠٢٣، https://bit.ly/3YXz3OT ١٧-٣-٢٠٢٣.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Alice Kagina, Rwanda: Why New Rwanda, Turkey Deals Matter, The New Times, January 12, 2023 https://www.newtimes.co.rw/article/4208/news/economy/why-new-rwanda-turkey-deals-matter
- Nosmot Gbadamosi, 2022 Was an Attack on Democracy Africa Brief's year in review, Forien Policy, DECEMBER 21, 2022, Available at the following link: https://bit.ly/3TuYsOT
- Record numbers of displaced Africans face worsening prospects, Institute for security studies, 15-2-2023, https://bit.ly/3mZTttw
- Zeinab Mohammed Salih in Khartoum and Jason Burke: Wagner mercenaries sustain losses in fight for CAR gold, Genocide Watch (New Jersey: 2nd. Feb 2023)